المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-02-2008 العـــدد : 16371
الصفحـات : 12 المسلسل : 99

في جلسة سرّية استمرت أربع ساعات .. العساف أمام الشورى:

فرض الزكاة للأراضي المعدّة للتجارة ومنح الوزارات صلاحية التصرّف بميزانياتها

عبدالسلام البلوي - الرياض

كشف وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف عن توجّه الوزارة إلى فرض زكاة على الأراضي المعدّة للتجارة وأن هناك دراسة لدى الوزارة وهي في مراحلها الأخيرة ، وهو قرار سابق لمجلس الشورى ، وأعلن العساف أمام مجلس الشورى الذي استدعاه أمس ورافقه محافظ مؤسسة النقد السعودي حمد السياري ، توجّه وزارة المالية نحو إعطاء مرونة أكبر للوزارات من أجل التصرف بالميزانيات المعتمدة لها وقال :إن ذلك سيكون في الميزانية المقبلة حيث سيكون هناك مرونة أكبر للوزارات والإدارات الحكومية في إدارة ميزانيتها المعتمدة دون الحاجة الى الرجوع لوزارة المالية فيما يخص المناقلة بين البنود ، كما أوضح أن ميزانية ديوان المراقبة ستضاعف من أجل إعطائه قدرة أكبر للقيام بمهامه في الرقابة والمتابعة الدقيقة للجهات الحكومية الأخرى ، ونفى العساف في رد على ما أثاره الأعضاء حول فك ارتباط ربط الدولار بالريال وجود أي توجّه جدّي لفك الارتباط كنا وتم طرح وجهة نظر مؤسسة النقد حول ذلك وقال : إن ذلك يعود لعوامل وأسس اقتصادية بحتة

ابراهيم العساف

دون النظر لأي أسباب سياسية في هذا المجال وأكد أن من المصلحة الاستمرار بالارتباط ، ولا يوجد أي توجّه لإعادة النظر في سعر الصرف حالياً .

ورداً على اعتراض بعض الأعضاء على قلة الزيادة التي لم تتجاوز (٥٪) للرواتب، أظهر العساف أن الزيادة كانت مساوية لما تمّ قياسه من نسبة التضخم ، وحمّل العساف و السياري المواطنين تورّطهم في القروض مع البنوك في إشارة إلى ما حدث في سوق الأسهم وقال العساف رداً على ما أثاره أعضاء حول أن هناك (٥٠٪) من المواطنين مدانين للبنوك قال : كل ماذكر هي أمور متروكة للسوق وليس للمالية ولا مؤسسة النقد علاقة بها، وقال السياري :إن المواطنين هم الذين

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-02-2008 العـــدد : 16371
الصفحـات : 12 المسلسل : 99

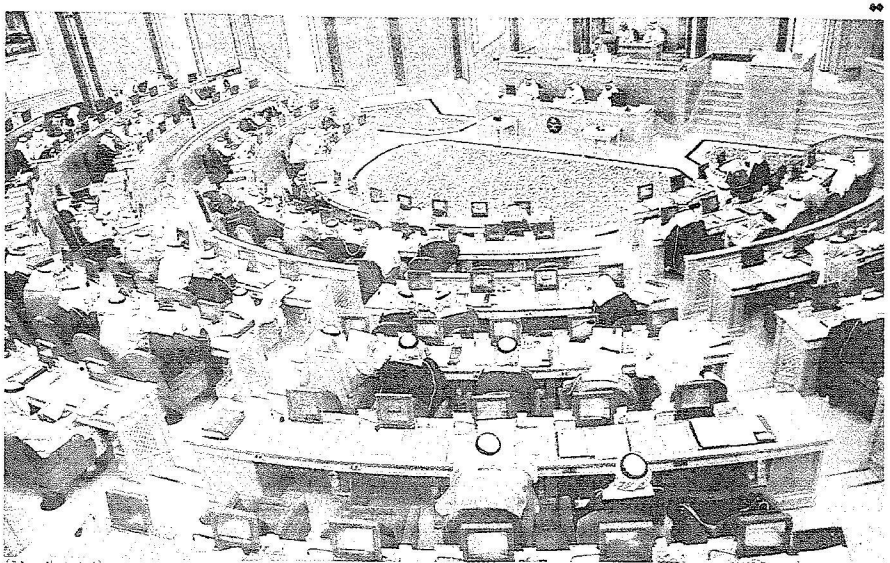

احدى جلسات مجلس الشورى (إرشيف المدينة)

■ مضاعفة ميزانية ديوان المراقبة العامة للقيام بمهام المتابعة والتدقيق

■ لا نية لزيادة قيمة القروض العقارية .. وفك ارتباط الريال بالدولار

اندفعوا للأسهم والقروض وهم يتحمّلون ماجرى من خسائر .

وحول عدم تزويد مجلس الشورى بتقرير وزارة المالية والمالي السنوي حمّل العساف المسؤولية ولي الأمر وهو ما أكده مجدداً في رده على عدم عرض الميزانية على المجلس قبل إقرارها ، وعن شكوى ديوان المراقبة العامة من عدم تمكينها من الإطلاع على الحساب الختامي للدولة قال العساف : فحص أموال الدولة العامة متاح للديوان . وأستبعد الوزير العساف رفع سقف القروض العقارية رغم ما أثاره الأعضاء حول ارتفاع تكاليف

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-02-2008 العـــدد : 16371
الصفحـات : 12 المسلسل : 99

حمد السياري

البناء وقال :إن المعمول به حالياً يكفي ، وحول تعدد شكاوى عدد من الجهات الحكومية من قلة الدعم المالي لها قال الوزير العساف: هناك جهات تطلب أكثر من حاجتها مؤكداً أن الوزارة لا تتوانى عن الدعم وأضاف :" اسألوا الجهات المعنية كيف تصرف ميزانيتها عندما تصلها..)

وحول تأخر تنفيذ مشاريع الإسكان الشعبي التي دعمها خادم الحرمين بـ(١٠) مليارات قال العساف :إن هيئة الإسكان فيها الخير والبركة ويعقد عليها آمال كبيرة وعليه تنفيذ تلك المهمة ، وأكد الوزير أن وزارته تنفذ قرار لجنة الإصلاح الإداري فيما يخص تضارب صلاحيات الاقتصاد بين وزارته ووزارة الاقتصاد والتخطيط وأنها لن تحيد عن ذلك ،وذكر الوزير العساف محاولة الوزارة لحل مشكلة الصناديق السيادية (صناديق الأجيال) التي تعرضت لإشكاليات مع جهات خارجية تتخوّف من عدم المساواة في القدرة التنافسية معها وأنها لا تلتزم بالمعايير المتعارف عليها في الاستثمار وقال: إن هناك محاولات لإقناع الجهات الخارجية بأنها سوف تلتزم بالمعايير المتعارف عليه في الاستثمار ، وحول الوحدة النقدية الخليجية ركّز العساف على الاتحاد الجمركي وقال: كان المفروض أن يعلن عنه بشكل تام في ٢٠٠٨ إلا أن هناك عقبات من بعض الدول نحو التعرفة الجمركية والوكالات الحصرية حالت دون ذلك وأنها لم تنته بعد.

وأكد أعضاء الشورى في تصريحات لـ"المدينة" أن أجوبة وزير المالية إبراهيم العساف كانت دون المستوى المأمول ولم تكن صريحة وخلت من الشفافية ، ولم تكن مركزة ، وكذلك لم تكن مقنعة ، وكانت مجرد إعادة لما سبق طرحه في وسائل الإعلام ولم تأت بجديد ،وعبّر عضو بقوله" الوزير خرج كما دخل "

فيما قال أعضاء : إن اللقاء جيد وتمنّوا أن يتكرر لأن وزارة المالية وزارة مفصلية ومحورية هامة .